

التسّير التجاري.. التحدي الأكثر تعقيداً!

لماذا تتعامل القوانين مع التسّير كجريمة اقتصادية وليس مخالفة؟



ويتمد الامر الى آثار اجتماعية مثل زيادة الاعتماد على العمالة الأجنبية في بعض الأنشطة، وتقليص فرص العمل المتاحة للمواطنين، وتشجيع بعض الممارسات التجارية غير النظامية، وإضعاف ثقافة الإمتثال للقوانين والأنظمة التجارية. فكلما زادت حالات التسّير التجاري، تراجمت ثقة المستثمرين والمستهلكين في عدالة السوق وقدره الجهات المعنية على فرض الأنظمة، وهو ما قد يؤثر على سعة البيئة الاستثمارية بشكل عام. كما ان التسّير التجاري يخلق حالة من عدم اليقين لدى المستثمرين، حيث يشعر البعض بأن السوق لا يوفر فرصاً متساوية للجميع، الأمر الذي قد يؤثر على قرارات الاستثمار والتوسع.

وعندما تصبح المنافسة قائمة على تجاوز الأنظمة بدلاً من الجودة والكفاءة، تقل الحوافز لدى الشركات للاستثمار في الابتكار والتطوير وتحسين الخدمات. ليس هذا فحسب، بل يعدت الامر الى آثار أمنية، إذ قد يشكل التسّير التجاري بيئة مناسبة لبعض الجرائم الاقتصادية مثل غسل الأموال والتهرب المالي واستخدام أنشطة تجارية ظاهراً مشروع لإدارة أعمال مخالفة.

وتعددت تحديات استخدام أساليب حديثة لإخفاء التسّير مثل العقود الصورية أو توزيع أسام ذلك، تكافح الدول من أجل مواجهة هذا التحدي بصرامة، وتعمل الحكومات على إصدار وتحديث التشريعات الخاصة بمكافحة التسّير التجاري بهدف سد الثغرات القانونية وتعزيز الشفافية في الأنشطة الاقتصادية. وينفس الوقت تحرص على تطوير آليات الرقابة والتفتيش، مع تطبيق العقوبات الرادعة على المخالفين والتي تتنوع بين الغرامات المالية والغاء التراخيص وإغلاق المنشآت، وقد تشمل في بعض الأنظمة مصادرة العوائد الناتجة عن المخالفة أو فرض عقوبات أشد بحسب طبيعة الحالة.

وبالمقابل، تبقى هناك تحديات تواجه جهود مكافحة التسّير منها: - صعوبة إثبات المخالفة أحياناً. - استخدام أساليب حديثة لإخفاء التسّير مثل العقود الصورية أو توزيع العمليات المالية على عدة حسابات. - ضعف الوعي المجتمعي وعدم الإدراك بمخاطر التسّير وما قد يترتب عليه من عقوبات وآثار قانونية واقتصادية.

- الجهود التكاملية بين مختلف الجهات الاقتصادية والمالية والرقابية والأمنية والمجتمعية.

لتسريع وتسهيل المعاملات..

«بنفت» تضيف رموز الاستجابة السريعة

إلى الصفحة الرئيسية لتطبيق «بنفت بي»

تطوير تجربة العميل بصورة مستمرة، والاستفادة من أنماط الاستخدام الفعلية لتقديم مزايا عملية تلأثم احتياجات الأفراد وتواكب تطور عاداتهم المالية، كما يأتي ضمن سلسلة من التحسينات التي تهدف إلى جعل الخدمات المتاحة عبر «بنفت بي» أكثر بساطة ومرونة.

ويهدف المناسبة، قال أحمد المهري، المدير العام المساعد لتطوير الأعمال في شركة

بنفت: «نولي اهتماماً كبيراً بالتفاصيل التي تؤثر بصورة مباشرة في تعامل العملاء مع بنفت بي، ولذلك صممنا هذا التحديث ليجعل رمز QR متاحاً في موضع واضح وسهل الوصول إليه منذ اللحظة الأولى لفتح التطبيق، حتى يساعد المستخدمين على مشاركة الرمز وإتمام تعاملاتهم اليومية بقدر أكبر من السرعة والكفاءة».

وأضاف: «نواصل تطوير خصائص بنفت بي بما يواكب احتياجات العملاء وتطلعاتهم، مع التركيز على تقديم حلول رقمية تجمع بين السهولة والموثوقية والكفاءة. ويعكس هذا التحديث التزامنا بالالتقاء والتجربة الرقمية للمستخدمين، في الوقت الذي تضي فيه بنفت بي قدرتها على تعزيز إمكانات التطبيق وإثراء خدماته بمزايا مبتكرة تواكب التطورات المتسارعة في قطاع التكنولوجيا المالية، وترسخ مكانته كمنصة وطنية متكاملة للمدفوعات والتحويلات الرقمية في مملكة البحرين».

الاقتصاد الخفي في الدول المتقدمة والنامية، أشار الى أن التسّير التجاري يؤدي الى خلل هيكل في بيئة الأعمال والحكومة الاقتصادية. ومن أبرز مخاطر وجود هذه الظاهرة زيادة التهرب الضريبي وصعوبة التحصيل، وتوسع الأنشطة غير المنظمة مع الاقتصاد الرقمي، مع تنامي الحاجة الى تقنيات رقابية متقدمة لمواجهة.

يضاف الى ذلك أن الاقتصاد الخفي يشوه المنافسة العادلة ويقلل من جودة الخدمات العامة ويضعف الثقة في المؤسسات.

أما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيقدران حجم الاقتصاد الخفي عالمياً بحوالي 11% -18% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وهو ما يعني مخاطر كبيرة تتمثل في خسائر ضخمة في الضرائب، وصعوبة السيطرة على التدفقات المالية غير المشروعة، وفرص توسع الأنشطة المرتبطة بالجريمة. وعلى الوتيرة ذاتها، اشارت دراسة بعنوان «جريمة التسّير التجاري من منظور الفقه الإسلامي وأثرها على التنمية المستدامة والاقتصاد»، نشرت عام 2025 في مجلة International Journal of Environmental Sciences إلى أن التسّير يعوق تحقيق مستهدفات الرؤى الاقتصادية في الدولة لأنه ينع عدالة المنافسة، ويحرم الكفاءات الوطنية الشابة من دخول السوق، ويؤدي إلى هروب الرساميل إلى الخارج بشكل غير قانوني.

وأظهرت دراسة أجريت في المملكة العربية السعودية ونُشرت في مجلة International Journal of Economics and Finance عام 2016 بعنوان «الآثار السلبية للتسّير التجاري على أداء المنشآت الصغيرة في محافظة جدة» أن التسّير التجاري ينعكس سلباً على تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويسهم في إضعاف نمو القطاع الخاص الوطني، فضلاً عن ارتباطه بمخاطر اقتصادية وأمنية تشمل التهرب المالي وغسل الأموال وتسرب رؤوس الأموال إلى خارج الاقتصاد المحلي.

يضاف الى ذلك خلق منافسة غير عادلة مع المؤسسات الملزمة بالأنظمة، وخفض فرص نجاح رواد الأعمال المحليين، وإضعاف نمو القطاع الخاص الوطني، وزيادة خروج الأموال إلى خارج الاقتصاد المحلي وصعوبة الرقابة على الأنشطة الاقتصادية، وتشويه السوق والأسعار. إذ قد تلجأ بعض الأنشطة المستترة إلى خفض الأسعار بشكل غير واقعي أو تقديم خدمات لا تلتزم بالمعايير المطلوبة، ما يؤدي إلى اضطراب السوق وإرباك المستهلكين.

بمناسبة اليوم العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..

«غرفة البحرين» تجدد التزامها بدعم نمو المؤسسات ورفع إنتاجيتها

والتدريبية في الجوانب الإدارية اللازمة لأصحاب الأعمال، بما يسهم في رفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية والاستدامة. - تعزيز التواصل المباشر مع أصحاب الأعمال من خلال الزيارات الميدانية، والاجتماعات الدورية، والاستماع إلى احتياجاتهم وتحدياتهم. - التوعية ببرامج وفرص التمكين والنمويل بالتعاون مع الجهات المعنية، بما يساعد المؤسسات على الاستفادة من المبادرات المتاحة. - ترسيخ ثقافة قياس الأداء والتحسين المستمر وفق أفضل الممارسات المؤسسية، بما يضمن تطوير الخدمات ورفع كفاءة الأداء. وأوضح أن الإدارة تضطلع كذلك باستقبال الشكاوى والمقرحات، ومتابعة معالجتها بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتعمل على تطوير منصة إلكترونية متخصصة لتسجيلها ومتابعتها، إلى جانب إعداد تقارير دورية تتضمن أبرز التحديات

والمعيّبات والمقترحات، بما يدعم صناعة القرار ويسهم في تطوير المبادرات والسياسات الداعمة لهذا القطاع. وأكد كانو أن الغرفة ماضية في توسيع شراكاتها مع مختلف الجهات المعنية على رأسها وزارة الصناعة والتجارة، بما يعزز البيئة الداعمة لنمو المؤسسات، انطلاقاً من إيمانها بأن كل مؤسسة تنجح في رفع إنتاجيتها، وتوسع أعمالها، وتعزيز قدرتها على المنافسة، تمثل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني واستثماراً في مستقبل البحرين الاقتصادي. واختتم رئيس الغرفة بصرحه بالتأكيد أن الإحتفاء باليوم العالمي للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة يمثل فرصة لتجديد الالتزام بمواصلة تطوير المبادرات والخدمات التي تلبى تطلعات هذا القطاع الحيوي، وتعزيز مساهمته في الاقتصاد الوطني، بما يرسخ مكانة مملكة البحرين كبيئة جاذبة للأعمال والاستثمار.

غرامات مالية، وإغلاق النشاط التجاري أو شطب السجل التجاري.

وقد يأخذ التسّير عدة أشكال شائعة داخل السوق منها تأجير السجلات لشخص أجنبي مقابل مبلغ شهري مقطوع، أو ترك إدارة المنشأة والتصرف في أموالها بالكامل للوافد من دون أي إشراف فعلي من صاحب السجل. أو استغلال الاسم التجاري وتفويض الأجنبي لفتح حسابات بنكية وإبرام عقود تجارية باسم المواطن والحساب الأجنبي.

والحق يقال، شهدت هذه الممارسات تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة نتيجة عدة عوامل منها تشديد الرقابة الحكومية والحملات التفتيشية من قبل وزارة الصناعة والتجارة، وتحويل العديد من القضايا إلى النيابة العامة، مع إطلاق حملات وطنية لمكافحة التسّير، ورفع مستوى الوعي القانوني لدى أصحاب السجلات، واستمرار الرقابة على السجلات المؤجرة والأنشطة المشبوهة، ويصاحب ذلك تطور الأنظمة الإلكترونية والربط الحكومي وتطوير التشريعات.

دراسات: يضعف الاستثمار.. يسرب رؤوس الأموال.. يشوه المنافسة..

يضر التنمية وجودة الخدمات.. يعيق أهداف الرؤى الاقتصادية!

السجلات التجارية الوهمية، والتسّير من خلال الشراكات الصورية. ويعود انتشار هذه الظاهرة إلى عدة عوامل منها ثقافة العائد السلبي السهل الذي يتغلل في رغبة بعض المواطنين في الحصول على عائد شهري مضمون ومريح من دون أعباء أو مخاطر تجارية. وقد يكون السبب افتقار البعض للمهارة أو الوقت لإدارة العمل، فيترك الامر للوافد. وفي كثير من الأحيان يكون الهدف كسب مصدر دخل إضافي من خلال تأسيس سجلات تجارية وتأجيرها كلوحة غطاء لتأمين دخل إضافي يساعد في مواجهة التزامات الحياة. وقد يلجأ البعض إلى التسّير لتجاوز الإشتراطات القانونية المتعلقة بممارسة بعض الأنشطة التجارية أو الاستثمارية. ويلعب ضعف الوعي القانوني دوراً في لجوء البعض إلى هذه الممارسات. كما تعتبر الثقة الشخصية والعلاقات الاجتماعية أحد العوامل، حيث تنشأ بعض حالات التسّير بين أقارب أو أصدقاء أو شركاء سابقين.

وفي بعض الدول يكون لضعف الحكومة والشفافية المالية دور في انتشار حالات التسّير. يضاف الى ذلك أنه قد يستخدم كوسيلة للتوسع في السوق عبر إنشاء عدة أنشطة أو فروع بأسماء مختلفة، مما يمنح بعض الأطراف نفوذاً اقتصادياً أكبر من المسموح به نظاماً.

عندما ننظر الى القوانين التجارية، نلمس مدى الصرامة في التعامل مع حالات التسّير التجاري، وهذا ما قد يثير استقهما حول أسباب هذه الصرامة واعتبار التسّير تحدياً بل جريمة يجب التعامل معها بحزم وجدية.

الدراسات الاقتصادية كغالباً بالإجابة عن هذا الاستفهام. فمثلاً أكدت دراسة نشرها البنك الدولي بعنوان (The Long Shadow of Informality) وشملت أكثر من 160 دولة خلال 30 عاماً، أن التسّير التجاري يضر بالنمو الاقتصادي طويل المدى ويضعف الاستقرار الاقتصادي للدول. كما ان انتشار الاقتصاد الخفي ومن ضمنه التسّير التجاري، يؤدي إلى انخفاض الإيرادات الحكومية وضعف القدرة على تمويل الخدمات، مع فرص أكبر لارتفاع نسب الفقر وانخفاض دخل الفرد، وضعف الاستثمار والإنتاجية، وتراجع التنمية المالية والابتكار.

فيما أشار تقرير لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD بعنوان (Shining Light on the Shadow Economy) والذي ركز على تأثير

إعداد: محمد الساعي

تحظر قوانين مملكة البحرين على أي صاحب عمل يملك سجلاً تجارياً بيع أو تأجير السجل التجاري أو تأجير محله التجاري لغير البحرينيين. ويُعرف باسم التسّير التجاري.

ويعتبر التسّير التجاري جريمة لأن الحكومة منحت حق ممارسة الأعمال التجارية لصاحب العمل نفسه وليس له منح هذا الحق للآخرين.

وكانت وزارة الصناعة والتجارة والسياحة قد أطلقت خلال السنوات السابقة حملة تفتيشية وتصحيحية وطنية لكشف حالات التسّير التجاري. واستمرت عمليات الكشف عن الحالات ومحاسبتها. فمثلاً في عام 2025 أعلنت وزارة الصناعة والتجارة رصد 197 حالة تسّير تجاري وأحالتهما إلى القنوات القانونية.

ووفقاً للقانون، لا يُعامل التسّير في البحرين كمخالفة بسيطة، بل مخالفة اقتصادية جسيمة قد تتحول إلى جريمة، ويرتّب عليها عقوبات تصل الى السجن أو

والسؤال هنا: لماذا كل هذا الإهتمام بمكافحة التسّير التجاري؟ ما انعكاساته الاقتصادية والاجتماعية؟ وما نواحه؟ وكيف يختلف عن الاستثمار الأجنبي العادي؟

تعد ظاهرة التسّير التجاري واحدة من أعقد وأخطر التحديات الاقتصادية التي تواجه الأسواق لا سيما في دول مجلس التعاون الخليجي، وهو يندرج تحت مظلة «الاقتصاد الخفي» أو «الرمادي»، حيث تشير المؤشرات الاقتصادية والتقارير الرقابية إلى أن الظاهرة شهدت انتشاراً واسعاً على مدى العقود الماضية خاصة في دول المنطقة، وحتى مع تراجعها في السنوات الأخيرة الا انه يبقى تحدياً اقتصادياً قائماً.

فمثلاً تشير البيانات الرسمية الصادرة عن البرنامج الوطني لمكافحة التسّير التجاري في المملكة العربية السعودية الى انه خلال عام 2025 تم رصد 1017 حالة اشتباه بالتسّير التجاري، وإحالة 724 مخالفة إلى الجهات المختصة، مع فرض غرامات تجاوزت 8.69 ملايين ريال سعودي.

اقتصادياً.. يعرف التسّير التجاري بأنه قيام شخص أو شركة مرخصة قانونياً بتكبير شخص آخر غير موزول أو غير مرخص من ممارسة نشاط اقتصادي لحسابه الخاص باستخدام اسم أو سجل الطرف المرخص. وهنا يكون صاحب السجل التجاري ظاهرياً هو مالك النشاط، بينما تكون الإدارة الفعلية والقرارات التشغيلية والمالية بيد الطرف الآخر.

ويختلف التسّير عن الاستثمار الأجنبي النظامي بأن هذا الأخير يتم وفق قوانين واضحة نتج للاستثمار الأجنبي مزاولة نشاطه بشكل مباشر بعد الحصول على التراخيص والموافقات المطلوبة، ويكون نشاطه خاضعاً للرقابة والأنظمة المعمول بها. أما في التسّير التجاري، فإن المستثمر أو المديد الحقيقي للنشاط يخفي خلف اسم شخص أو مؤسسة أخرى لتجاوز بعض المتطلبات القانونية أو التنظيمية.

وتشير التحارب الدولية إلى أن التسّير غالباً ما يتركز في قطاعات حيوية مثل قطاع التجزئة والمقاولات كالبرادات والمطاعم وورش السيارات وصالونات الحلاقة وخدمات التنظيف ومحلات مواد البناء والمقاولات الصغيرة. وكذلك المؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وأكثر أنواع التسّير شيوعاً هو التسّير في المؤسسات الفردية، والتسّير عبر

بمناسبة اليوم العالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة..

«غرفة البحرين» تجدد التزامها بدعم نمو المؤسسات ورفع إنتاجيتها

أكد نبيل خالد كانو، رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن اليوم العالمي للمؤسسات المتناهية

الصغر والصغيرة والمتوسطة يمثل مناسبة لتجديد أهمية هذا القطاع، باعتباره أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني، والمحرك الرئيس لريادة الأعمال وخلق فرص العمل، وتعزيز التنوع الاقتصادي، مشيراً إلى أن الاستثمار الحقيقي في هذا القطاع لا يقتصر على دعم تأسيس المؤسسات، بل يمتد إلى تمكينها من النمو، ورفع إنتاجيتها، وزيادة قدرتها على المنافسة والاستدامة، وأوضح

كانو أن مملكة البحرين، بفضل الرؤية الاقتصادية لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عامل البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، ودعم ومتابعة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، تضي في تطوير بيئة الأعمال وترسيخ الشراكة مع القطاع الخاص،

«مجموعة كيمز هيث الخليج» تحصد جائزة «أفضل صفقة ائتمان خاص لعام 2025»

حصدت مجموعة كيمز هيث الخليج (KIM-SHEALTH GCC) جائزة «أفضل صفقة ائتمان خاص لعام 2025»، ضمن جوائز مؤتمر الأسواق والمصارف العالمية (GBM)، الذي يعد أكبر تجمع في الشرق الأوسط للجهات السيادية والشركات والمؤسسات المالية ومزودي الائتمان البديل والمستشارين، ويجمع نخبة المستثمرين وصناع القرار لمناقشة مستقبل قطاع التمويل. ويكرم المؤتمر سنوياً أبرز الإنجازات والصفقات المبتكرة في القطاع المالي من خلال مجموعة من الجوائز المرموقة التي تحظى بالمؤسسات والعمليات التمويلية المتميزة.



○ نبيل كانو.

المؤسسات، ويرتكز على المحاور التالية:

- تبسيط الإجراءات وتحسين بيئة الأعمال من خلال التنسيق مع الجهات الحكومية والعمل على تبسيط الإجراءات.

- رفع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر توفير الخدمات الاستشارية والتطويرية

«مجموعة كيمز هيث الخليج» تحصد جائزة «أفضل صفقة ائتمان خاص لعام 2025»

وجاء تتويج الصفقة بعد نجاح مساهمي كيمز هيث الخليج في إعادة الاستحواذ على حصة الأغلبية في الشركة، والتي كانت ملوكة سابقاً لشركة True North، وذلك عبر صفقة تمويل قادتها شركة Janus Henderson، فيما تولى بنك المشرق دور المستشار المالي للصفقة.

ويعكس هذا التكريم تميز الصفقة من حيث هيكلتها وألية تنفيذها، إلى جانب أهميتها الاستراتيجية في تعزيز سوق الائتمان الخاص على مستوى المنطقة، ما جعلها تستحق جائزة «أفضل صفقة ائتمان خاص لعام 2025»، ضمن جوائز مؤتمر GBM.

